العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية (الجزائر حالة دراسية)

م.د عبدالرزاق حمد حسين م.م. علي خضير عباس
الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت

الملخص :

لقد شهد عقد التسعينيات العديد من التغيرات العالمية السريعة و العميقة في آثارها و توجهاتها المستقبلية ، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، و لقد نتج عن هذا مفهوم جديد ألا وهو مفهوم العولمة ، الذي لا يمكن استيعابه إلا في تلك التغيرات، و بناءاً على ذلك فلقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية و التمويلية و المالية و الإدارية ، ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها وكذا مجالات تطبيقها، فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقى منبع كل الأنواع والتي تنقسم بدورها إلى العولمة الإنتاجية والعولمة المالية.

وتشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم ، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري ، وبخاصة العولمة المالية ، ومن هنا يحاول هذا البحث دراسة هذه الظاهرة ، وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري ، باعتبار الجهاز المصرفي من أهم المؤسسات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتغيرات الدولية الناجمة عن العولمة.

Globalization and its Economic effects on the banking system in The Developing Countries (Algeria Case Study)

Abstract :

The nineties decade has witnessed many changes and rapid and profound in its effects and its future directions, with the global economy turned into a small village rival parties by the technological revolution and information technology, and has resulted in this new concept, namely the concept of globalization, which can not be absorbed only in those changes, and therefore have spread of globalization at all levels of production , financing, financial and administrative, on the other hand, it has multi types, as well as application areas, there is economic globalization, which remains the source of all types, which in turn are divided into productivity globalization and financial globalization.

A lot of changes and developments, studies and phenomena and the implications of globalization Indicates to have a large impact on the banking system in any country in the world, including the Algerian banking system, particularly financial globalization, hence, this research attempts to study this phenomenon and its implications on the Algerian banking system, because the banking system as the most important economic activities and the most vulnerable and response to international changes resulting from globalization.

المقدمة:

إن التطورات الحاصلة في عالمنا المعاصر تبين التداخل الواضح في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول، وهذا يعني دخول العالم في تغيرات كبرى تمخضت عنها جملة من القيم الكونية التي غطت مختلف جوانب الحياة، وهو ما أطلق عليه بالعولمة أو الكوكبة أو الكونية كترجمة للمصطلح الانكليزي (Globalization).

إن اعتماد العولمة يجعل العلم أشبه بقرية صغيرة بلا حواجز أو حدود أو قيود ، بالاستناد الى نظام الحرية الاقتصادية وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بين البلدان بدون قيود تذكر ، وان الدول التي لديها إمكانيات تقنية عالية وشركات متعدية الجنسية ومنظمات اقتصادية دولية لا بد ان يكون لها دور مميز في عملية تقسيم العمل الدولية. ومما لا شك فيه إن هذه التحولات في هيكل الاقتصاد العالمي تطرح تحديات جديدة على البلدان النامية وخصوصا البلدان العربية، وبالتالي تحتاج إلى دراسات ورؤى للوقوف على الآثار الايجابية والسلبية لظاهرة العولمة على مختلف الجوانب الاقتصادية ، وخصوصا ما يتعلق منها بالجانب المصرفي ، فقد أشارت الكثير من الدراسات والظواهر والتغيرات الخاصة بالعولمة إن لها آثار واسعة على الجهاز المصرفي في جميع دول العالم ، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن هذه الآثار قد تكون ايجابية أو سلبية ، وبذلك تكون مهمة القائمين على إدارة الجهاز المصرفي تعظيم الايجابيات وتدنية الآثار السلبية، وتتمثل تلك الآثار في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والتحول نحو المصارف الشاملة وتنويع النشاط المصرفي والتعامل في المشتقات المالية والالتزام بمقررات لجنة بازل واحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وخصخصة المصارف وتقليل قدرة البنك المركزي على السيطرة والتحكم بالسياسة النقدية .

وتشير الدراسات إلى الجهود المتواصلة للبنوك المركزية العربية للإصلاح المالي فضلا عن جهود صندوق النقد الدولي من اجل تهيئة المصارف الوطنية لمتطلبات العولمة والمنافسة العالمية.

مشكلة البحث

لقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في تسعينيات القرن الماضي العديد من التطورات، انعكست على المنظومة المصرفية لدول العالم ومنها الدول العربية ، بما فيها القطاع المالي والمصرفي الجزائري ، هذه التطورات أدت إلى بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية ومنها العولمة المالية والمصرفية ، وباتت تطرح تحديات جديدة على البلدان النامية وخصوصا البلدان العربية ومنها الجزائر، وبالتالي تحتاج إلى دراسات ورؤى للوقوف على الآثار الايجابية والسلبية لظاهرة العولمة على مختلف الجوانب الاقتصادية، وخصوصا ما يتعلق منها بالجانب المصرفي .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم العولمة الاقتصادية وأهميتها وانعكاساتها على الجهاز المصرفي في البلدان النامية ، وبشكل أكثر دقة البلدان العربية متخذين من الجزائر أنموذجا لها ، باعتبار إن الجهاز المصرفي من أهم المؤسسات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتغيرات الدولية الناجمة عن العولمة.

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها إن العولمة تؤدي الى تطوير وزيادة كفاءة القطاع المصرفي في الدول النامية ومنها الجزائر ، وينعكس ذلك على الاقتصاد الوطني في مجال النشاط المصرفي والتجارة والاستثمار المباشر وانتقال رؤوس الاموال والقوى العاملة ، نتيجة للمنافسة وتحرير الاقتصاد.

أسلوب البحث

استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي مدعما هذا التحليل ببيانات عن النشاط الايداعي والإقراضي للمصارف الجزائرية ، من اجل التعرف على مشكلة البحث والوصول إلى هدفه وتحقيق فرضيته.

هيكل البحث

تم تناول الموضوع من خلال أربعة مباحث وكالآتي:

المبحث الأول:- ماهية العولمة وحقيقتها.

المبحث الثاني:- العولمة المصرفية.

المبحث الثالث:- الآثار الاقتصادية للعولمة المصرفية.

المبحث الرابع:- واقع الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة.

وختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:- ماهية العولمة وحقيقتها

مصطلح العولمة من المصطلحات التي ظهرت في العالم الغربي في نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي على يد العالم الكندي (مارشال ماك لوهان) ، حيث أشار إلى مصطلح الكوننة أو العولمة (Globalization) (منير ، ٢٠٠٤ ، ٨٧).

وقد تطور هذا المصطلح بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ، حيث سبقه حدثان غيرا من واقع العلاقات الاقتصادية الدولية ، تمثل الأول في سقوط المعسكر الاشتراكي الذي اتخذ من سقوط جدار برلين رمزا له في عام ١٩٨٩ ، والذي أنهى حقبة الحرب الباردة ، أما الحدث الثاني فيتمثل في حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ ، وهي حرب غير متكافئة أعطت لأميركا نوعا من السيادة العالمية مستفيدة من تقدمها التقني والاقتصادي وقوتها العسكرية لتكريس تلك السيادة.

وعند محاولة وضع تعريف محدد للعولمة فان المرء يجد عددا كبيرا من التعريفات التي تناولت الموضوع ، فيرى دانينغ (Dunning) بان العولمة عبارة عن تزايد الروابط بين الدول والمجتمعات بشكل ينظم ويرتب النظام الاقتصادي الحالي ، كما توضح العمليات التي من خلالها تفرز المقررات والأحداث والأنشطة في احد أجزاء العالم ولها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم (فاروق ، ٢٠٠٣ ، ٣).

ويرى آخرون إن العولمة تتمثل في سيطرة النظام الاقتصادي الرأسمالي على جميع نواحي الحياة، من خلال تغلغل الرأسمالية على نحو منتظم بواسطة المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث عملت المؤسسات المالية والدولية بكل طاقاتها الاقتصادية من اجل خدمة إصلاح السياسات والمؤسسات الاقتصادية في البلدان النامية لتنشيط انتشار اقتصاد السوق وتعميق آلياته (سلمان ، ٢٠٠٥ ، ١-٢).

ومن ذلك يتضح إن العولمة تعمل على اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات ، ضمن إطار الرأسمالية وحرية الأسواق ، وبالتالي إخضاع العالم لقوى السوق واختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدولة.

يجب الإشارة إلى إن مفهوم العولمة يتجسد ويتشكل أساسا في جانبه الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى ، فنلاحظ إن مفهوم العولمة الاقتصادية ينتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ليظهر في العلوم الاقتصادية كأداة تحليلية من اجل وصف عمليات التغيير الحاصلة في تلك المجالات ، ويمكن القول ان هنالك مكونان رئيسيان للعولمة الاقتصادية هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية ، على اعتبار إن العولمة الاقتصادية تبنى أساسا على مبدأ الاعتماد المتبادل بينهما (عبد الحميد ، ٢٠٠٦ ، ١٥).

والمقصود بعولمة الإنتاج إن السلعة الواحدة كمنتج نهائي تتم عملية إنتاجها في أماكن مختلفة ومتباعدة من الكرة الأرضية ، وتظهر السلعة الواحدة في قائمة الصادرات والواردات للبلد المعين في الوقت نفسه ، وبذلك توسعت التجارة الدولية كثيرا وازداد الاعتماد المتبادل بين الشركات العالمية العملاقة وفي بلدان مختلفة (احمد ، ٢٠٠٨ ، ١٢٥).

أما العولمة المالية فهي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود الناتجة عن سلسلة الأزمات الاقتصادية التي عصفت بعدد من الأسواق الناشئة في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية ، وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي في المكسيك وبعض بلدان أسيا ، وقد أدى الاضطراب في الأسواق إلى حالات من الإفلاس الناجمة عن إلغاء ضوابط رأس المال في البلدان النامية بصور مستعجلة ، وتركت اقتصاداتها عرضة لخطر التحكمات الشديدة لحركات رأس المال السريعة، بالإضافة إلى سياسات المؤسسات الدولية المشجعة لتحرير حساب رأس المال دون تشديد الحاجة إلى بناء مؤسسات قوية لتوجيه الأسواق خلال الأزمات الاقتصادية (كوزي واخرون ، ٢٠٠٧ ، ٩).

إن ظاهرة العولمة بدأت تتجلى في مختلف جوانب الحياة ، ويمكن استعراض مفهومها من خلال الوقوف على عدد من الأبعاد التي يتضمنها هذا المفهوم وهي :-

١- **البعد الاقتصادي :-** من الواضح إن الجانب الاقتصادي يشكل حجر الزاوية بالنسبة للعولمة ، فهو يفتح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال لمضاعفة أموالهم، من خلال الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة الدولية وزيادة الاستثمارات الأجنبية وإتباع سياسة الخصخصة وضخامة التدفقات النقدية بين الدول (الطعامنة، ٢٠٠٢، ٣٨).

٢- **البعد السياسي :-** يتمثل تأثير العولمة على الجانب السياسي من خلال سعي البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بما لها من نفوذ واسع ، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فرض النموذج الغربي في الحكم، والمتمثل بالديمقراطية مما يجعل هذا التفرد بحكم العالم خطيراً على الآخرين في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية (شعبان ، ٢٠٠٨ ، ٥).

٣- **البعد الثقافي :-** أدت الثورة العلمية في مجال الاتصالات وثورة المعلومات وأساليب الإعلام الالكترونية إلى تهيئة المجال إمام ظهور ثقافة عالمية، تعمل على إذابة الكيانات الثقافية القومية ، وإحلال ثقافة واحدة هي ثقافة البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وما لذلك من خطر محو الهويات القومية للشعوب وطمس الخصوصيات الحضارية للأمم.

كما تسعى العولمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المعلنة والخفية ، فالأهداف المعلنة يمكن إيجازها بالاتي (خليل ، ٢٠٠٨ ، ٧٧) :

١- الاستغلال الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية العالمية المتسمة بالندرة والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية وتشجيع حركة رؤوس الأموال لزيادة حجم الاستثمارات الدولية.

٢- زيادة الكفاءات وتخصيص المدخرات من اجل رفع المستوى الإنتاجي لعوامل الإنتاج والمستوى المعاشي للعاملين على المستوى المحلي والعالمي.

٣- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية والطاقة وإزالة القيود من خلال تخفيف التعريفة الكمر كية.

٤- فتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية لكي يتاح للمستهلك المحلي الحصول على اكبر مجموعة من السلع والخدمات .

٥- العمل على التقليل من أنماط السلوك الاستهلاكي الخصوصي والتحول إلى نمط استهلاكي موحد ذو بعد عالمي.

٦- تحويل الاقتصاديات الحديثة إلى منظومة مندمجة تتمتع بحرية في الحركة وسهولة في إتمام المبادلات السلعية والنقدية.

٧- تحويل أنشطة الإنتاج المختلفة الموجودة في مختلف البلدان بكل أشكالها إلى نماذج للإنتاج والتبادل الدولي عبر قنوات الاتصال المختلفة.

٨- العمل على حل المشاكل الإنسانية المشتركة والتي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وقضايا البيئة وانتشار المخدرات.

أما الأهداف الخفية للعولمة فيمكن إيجازها بالاتي (دلول ، ٢٠٠٨ ، ٢) :

١- استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية على الاقتصاد العالمي بوسائلها المختلفة كالاحتكارات والشركات متعدية الجنسية.

٢- السيطرة على مركز القرار السياسي في دول العالم وإبقاءه بيد الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية لتحقيق مصالحها.

٣- تعميق حدة الخلافات بين الدول والحضارات والأجناس البشرية المختلفة.

٤- الاستمرار في نهب ثروات البلدان النامية من خلال السيطرة العسكرية والثقافية.

٥- إسقاط هيبة الدولة من خلال القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة.

أي ان الاهداف الخفية تسعى في مضمونها الى خدمة مصالح البلدان الغربية المتقدمة وفي طليعتها الولايات المتحدة الامريكية ، وتروج وتسعى لنشر العولمة وتطبيقها ضمن ما يسمى (بالنظام الدولي الجديد).

المبحث الثاني:- العولمة المصرفية

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي ، ويعتبر النشاط المصرفي من أهم تلك الأنشطة وأكثرها تأثيرا واستجابة للتغيرات الدولية والمحلية الناتجة عن العولمة ، وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعادا ومضامين جديدة جعلتها تدخل إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة ، وفتحت أمامها تصورات نشاطية واسعة وممتدة بدلا من المواقف والتصورات الضيقة من اجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المتحققة.

وبذلك يمكن القول إن العولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالمصارف من الإطار المحلي إلى آفاق عالمية وتدمجها بالسوق العالمي بكافة جوانبه وأبعاده المختلفة ، وبما يجعلها في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والهيمنة المصرفية (عبد اللطيف ، ٢٠٠٨ ، ٢).

وفي ظل العولمة المصرفية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زادت حاجة المصارف وخصوصا المصارف التجارية إلى التحول نحو المصارف الشاملة (Universal Banks) ، وهي تلك الكيانات المصرفية التي تعمل دائما من اجل تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة اكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتقدم الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، بالإضافة إلى تقديمها لكافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند إلى رصيد مصرفي ، أي أنها تجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال (عبد الحميد ، ٢٠٠٠ ،١٩).

من هنا يتضح ارتباط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها المصارف ، فالأسلوب الواعي لتقديم الخدمات المصرفية ، سواء كانت متصلة بالودائع أو بالقروض أو بالأسهم والسندات أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو غيرها من الخدمات المتطورة ، يدفع المصارف إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة، وان العمل من اجل الوصول إلى الحجم الاقتصادي للمصرف يتطلب ارتباط قوي بالتجمعات والتكتلات المصرفية ، وهذا ما يؤدي إلى ارتباط عمل المصرف بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل ، والذي يرفع من جودة الأداء ويرتقي بمستوى القدرة على الإشباع.

وبذلك فأن العولمة المصرفية انبعاث من داخل المصرف يتطلب قدرة عالية على انتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة ، واستخدامها كمتغير جوهري للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها ، وهو أمر يتطلب العمل على مراحل تدريجية من اجل زيادة القوة المالية ، وتدعيم المركز المالي للمصرف ، بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل كافة أنشطة العولمة المصرفية ، وتحقيق اكبر

قدر من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية (امن المعلومات ، امن المنشآت ، امن الأفراد) ، بالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية لدى الجماهير ويخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة ، تضمن للمصرف حصة متنامية من السوق المصرفي .

المبحث الثالث:- الآثار الاقتصادية للعولمة المصرفية

لقد كان للتطورات والتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاسا واضحا على تطوير أداء أعمال المصارف ، وقد تركزت هذه التغيرات في مجالات مختلفة كالخصخصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، إن لهذه التغيرات الناجمة عن العولمة أثار واضحة على الجهاز المصرفي ، قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية ، وان المهمة الملقاة على العاملين في الجهاز المصرفي تعظيم الآثار الايجابية وتدنية الآثار السلبية ، وهنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي يمكن إجمالها في الآتي:

١- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

حصل تغير كبير في أعمال المصارف وزادت دائرة ونطاق أعمالها المصرفية على المستويين المحلي والعالمي ، حيث أخذت كافة المصارف تتجه إلى تقديم خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل ، وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات المصارف ، فقد بينت احدث التقارير لأكبر المصارف إن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي (الإقراض) بل من الموجودات الأخرى ، كما انخفض النصيب النسبي للودائع من إجمالي الودائع بالبنوك ، بالإضافة إلى زيادة نصيب الودائع القابلة للمتاجرة إلى إجمالي ودائع المصارف ، وذلك لتزايد نشاط المصارف في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية ، كما امتد تأثير العولمة على الجهاز المصرفي بشكل غير مباشر ليتمثل بدخول المؤسسات المالية غير المصرفية ، كشركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية ، وهذا ما أدى إلى تراجع دورها ، خصوصا في مجال الوساطة المالية (داودية ومديوني ، ٢٠٠٤ ، ٩).

٢- تنويع النشاط المصرفي:

يتضمن تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل وإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول ، والاتجاه نحو الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي ، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية ، وبالتالي العمل على تنويع القروض الممنوحة ، وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وتحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في أوراق مالية قابلة للتداول ، واعتماد

التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار وتنمية نشاط التأمين.

كما توسع النشاط المصرفي في ظل العولمة ليشمل عمل المصارف المشتقات المالية ، والتي تتميز بالتحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والإقراض واستكشاف الأسعار في السوق وتسهيل العمولات للوصول إلى الأسواق المالية المختلفة وتحسين السيولة (آسيا ، ٢٠٠٤ ، ٣-٤).

٣- التوسع في عمليات الاندماج المصرفي

يتميز الوسط الذي تعمل به المصارف في ظل العولمة بالحركة الفعالة والنمو المستمر، ومن اجل اكتساب المصرف قوة الوجود والاستمرار فأنه عادة ما يندمج مع كيان مصرفي أخر ، وبذلك يتكون كيان مصرفي جديد أكثر قوة وفعالية وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفية ، وعمليات الاندماج المصرفي أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها جميع المصارف العالمية ، والاندماج الصرفي بشكل عام هو العملية المالية التي تؤدي إلى اتحاد أكثر من مصرف في مصرف واحد بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى ، ويتخلى المصرف المندمج عن استقلاليته ويدخل في المصرف ويصبح مصرفا واحدا وباسم مشترك بينهما.

ومن العوامل التي تدفع باتجاه الاندماج هي تحقيق وفورات الحجم بزيادة العوائد مع زيادة حجم المصرف وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.

٤- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية:

تطورت العولمة المالية بشكل متسارع ومعها تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة الاورغواي عام ١٩٩٤ ، وتمثل المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاثة مظاهر ، يتناول الأول المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها محليا أو عالميا ، والثاني المنافسة فيما بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والثالث المنافسة فيما بين المصارف والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

هذه المظاهر أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية ، خصوصا بعد إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء ، وأدت هذه المنافسة إلى دخول المؤسسات المالية بخلاف المصارف السوق المصرفية بقوة وخاصة أسواق الخدمات المالية.

٥- ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :

في ظل العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض لعدد كبير من المخاطر المصرفية ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، وبذلك أصبح على المصارف اخذ الحيطة والحذر من المخاطر، وذلك بتدعيم رأس

المال ، ولذلك أصدرت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية في عام ١٩٨٨ قرارها بتدعيم رأس المال ، واتخذ معيار كفاية رأس المال الأهمية المطلوبة ، فضلا عن التنسيق وتوحيد نظم الرقابة في هذا المجال ، بما يؤدي إلى استقرار النظام المصرفي العالمي (عبد اللطيف وسليمان ، ٢٠٠٤ ، ٢٥٧).

وقد أصبح على المصارف الالتزام بمعيار كفاية رأس المال، بحيث تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع موجوداتها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى (٨%) كحد أدنى مع نهاية عام ١٩٩٢ (التوني ، ٢٠٠٣ ، ١٤).

٦- تزايد مخاطر أنشطة تبييض الأموال:

إن زيادة التحرر المالي الناتج عن العولمة المالية زاد من عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم حوالي (٥٠٠) مليار دولار سنويا ، وهو ما يعادل (٢%) من الناتج المحلي العالمي، وتأتي هذه الأموال من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي وأهمها المخدرات والرشاوى والاختلاسات والفساد الإداري والسياسي وتجارة الأسلحة المحظورة والقروض المصرفية المهربة والدعارة والسرقات وتجارة الرقيق ، ويستعمل الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال ، حيث تمر هذه العملية بثلاث مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي ، ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل ، مع العلم إن عملية غسيل الأموال لها آثار سلبية واسعة على الاقتصاد القومي ، مما دفع بالحكومات المختلفة والمنظمات العالمية لمواجهة هذه الظاهرة (آسيا ، ٢٠٠٤ ، ٥-٦).

٧- تزايد حدوث الأزمات بالمصارف :

إن الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي تعد من أهم سلبيات العولمة المالية ، لما لها من تأثير على مجمل الاقتصادات الوطنية ، فقد بينت دراسة في عام ١٩٩٧ أجريت في ٦٥ دولة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤ وجود علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية والجهاز المصرفي (داودية ومديوني ، ٢٠٠٤ ، ١١).

هذا بالإضافة إلى عدد آخر من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي كخصخصة المصارف التي تعتبر احد نتائج العولمة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق ، وضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية خصوصاً في أوقات الأزمات ، حيث عجزت البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف ، كما إن الموارد المالية للمصارف العربية تتميز بالانخفاض المستمر، وذلك لنفاذ ادخار الأسر وعدم وجود تدابير تنشط وتشجع الادخار ،

بالإضافة إلى ظاهرة تحول المصارف وخصوصاً التجارية منها إلى مصارف شاملة في ظل أعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية .

المبحث الرابع:- واقع الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة

إن القطاع المصرفي هو السبيل الرئيسي للانتقال إلى اقتصاد السوق في الدول النامية ومنها الجزائر ، ولكن هذا القطاع مازال في انتظار التحولات التي تجعل منه العنصر الفعال والحيوي في جمع الموارد وتمويل الاقتصاد ، المتمثلة في بيئة مصرفية وتكنولوجيا حديثة تمكنه من الاستمرار في تحقيق الأرباح ، فالمصارف التجارية تعيش تحولات شاملة في جميع المجالات مواكبة للتغيرات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري ، ولبيان ذلك نحاول استعراض التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري والإصلاحات التي طالته والتحديات التي تواجهه.

فقد مر الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر بمراحل مختلفة ، اتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة ، فقد كان امتداداً للنظام المصرفي الفرنسي أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، ونتيجة لذلك كانت هناك شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية هي الأكثر تطورا في تلك الفترة ، إلا أنها كانت مسيرة لخدمة المستعمرين ومصالحهم ، فخصصت نشاطات المصارف للتنقيب عن النفط ومناجم الفحم والحديد وتشجيع الزراعة والتجارة الخارجية لخدمة المستعمرين بينما أهمل القطاع الزراعي التقليدي (بن علي وعاشور ، ٢٠٠٤ ، ٤٩٠-٤٩١).

يتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي انشأ عام ١٩٦٣ ليقوم بالإصدار النقدي وإدارة الاحتياطي من العملات الأجنبية ومراقبة عرض النقد والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي ، بالإضافة إلى مراقبة المصارف التجارية المكون الثاني للنظام المصرفي ، وفي عام ١٩٦٦ تم تأميم المصارف الأجنبية ليتشكل بذلك الجهاز المصرفي الجزائري ، واحتفظ بهيكليته حتى الثمانينيات من القرن الماضي ، حيث أعيد النظر في تنظيمه ووظائفه تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية ، ويمكن الإشارة إلى إن أهم ما ميز النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينيات ما يلي (زغيب ونجار ، ٢٠٠٤ ،٣٩٨):

أ-ازدواجية النظام المصرفي ، حيث يتكون من قطاع مصرفي محلي قائم على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة وقطاع مصرفي أجنبي قائم على أساس رأسمالي وهذا استمر حتى عام ١٩٦٦ .

ب- احتكار الخزينة العامة للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والمصرفي.

ج- تهميش دور المصارف وتكليفها بمهام إدارية ، حيث كانت مجرد وسيط للتدفقات النقدية بين الخزينة العامة والمؤسسات الاقتصادية العمومية .

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي في الجزائر في بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، حيث تم في عام ١٩٨٣ إعادة هيكلة ١٠٢ مؤسسة عمومية ليصبح عددها ٤٠٠ مؤسسة ، مع تغيير نظام القرار من المركزية إلى اللامركزية ، كما تضمنت الإصلاحات إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقروض الشعبي الجزائري ، حيث انبثق عنهما البنك الفلاحي للتنمية الريفية وبنك التنمية المحلي، وبذلك أصبح النظام المصرفي يضم خمسة مصارف تجارية ، ولكن بقيت وظائف المصارف على ما هي عليه بدون أي تغيير (بن علي وعاشور ، ٢٠٠٤ ، ٤٩٣).

بعد ذلك تطورت المنظومة المصرفية الجزائرية ، فأصبحت هنالك ستة مصارف عمومية بالإضافة إلى صندوق التوفير والاحتياط الذي تحول إلى مصرف في عام ١٩٩٧ ، كما وصل عدد المصارف المعتمدة إلى ٢٨ مصرفا ومؤسسة مالية ، تتضمن مصارفا جزائرية وأخرى مختلطة وأخرى فروعا لمصارف أجنبية ، وبالرغم من المنهج التقليدي الذي تسير عليه المصارف الجزائرية فان اختلالات كبيرة واجهتها ، حيث لا يمكن للمصرف إن يقرض أكثر من (٨%) من رأسماله ، وغالبية المصارف تقيدت بالحد الأدنى المسموح به لتأسيس مؤسسة مصرفية والبالغ (٥٠٠) مليون دينار جزائري ، لذلك بقيت حركتها محدودة ومساهمتها بالتنمية الاقتصادية لا تذكر ، وتشير الإحصائيات إن المصارف الخاصة لم تساهم سوى بنسبة (٥%) في منح القروض بمختلف أشكالها ، في حين تهيمن المصارف العمومية على (٩٥%) من القروض الممنوحة (محمد ورشيد ، ٢٠٠٤ ، ٤٠٩).

ويمكن من خلال الشكل رقم (١) توضيح هيكل القطاع المصرفي الجزائري الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري ويتكون من ثلاث قطاعات رئيسية هي المصارف والمؤسسات المالية (العامة والمتخصصة) بالاضافة الى مكاتب التمثيل لبعض المصارف الاجنبية.

شكل رقم (١)

هيكل القطاع المصرفي الجزائري حتى العام ٢٠٠٤*

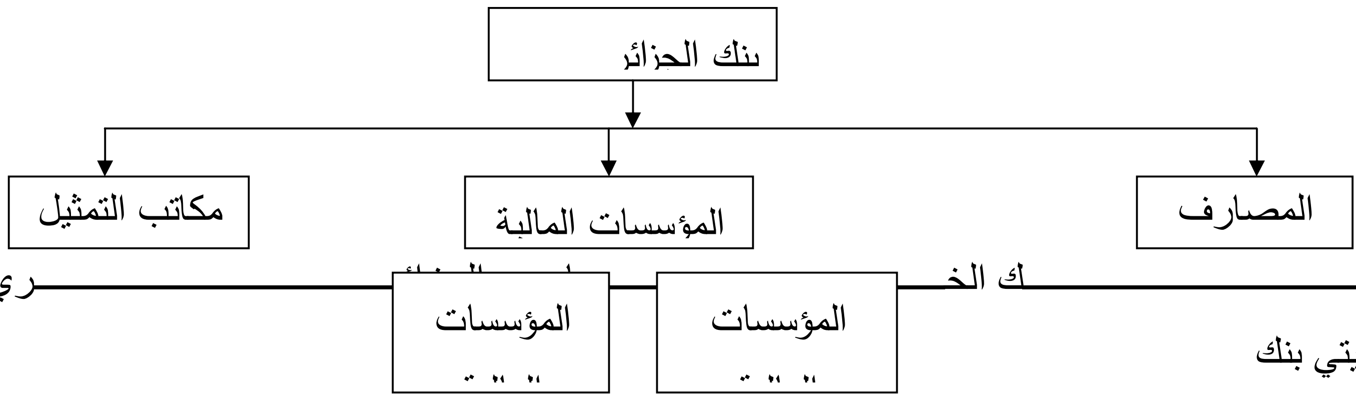

١) البنك الخارجي الجزائري

١) سيتي بنك

٢) البنك الوطني الجزائري

٢) القرض المليوني

٣) بنك الفلاحة والتنمية الريفية

٣) البنك العربي

٤) بنك التنمية المحلية ١) بنك الجزائر ١) البنك الجزائري للتنمية

البريطاني التجاري

٥) القرض الشعبي الجزائري الدولي ٢) السلام

٤) اتحاد بنوك العرب

٦) صـــندوق التـــوفير والاحتيـــاط ٢) بنـــك المنـــى ٣) EP Final
والمالية
٧) بنك البركة الجزائري ٣) سوفي ناس بنك ٤) مؤسسة اعادة تمويل الخط
٥) القرض الصناعي
٨) بنـــك الغـــرب التعـــاوني- الجزائـــر العقـــاري
والتجاري
٩) المجمع الجزائري للبنوك ٥) تعاونية رابطة العرب
٦) القرض الفلاحي
١٠) نـــاتيكس بنـــك (مؤسســـة
القرض) ٧) بنك تونس الدولي
١١) المؤسسة العامة للجزائر
١٢) سيتي بنك
١٣) البنك المتوسط العام
١٤) الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
١٥) بنك العرب الجزائر
١٦) البنك الوطني العمومي
١٧) بنك ترست الجزائر
١٨) بنك اركو
١٩) بنك الجزائر الخليج
٢٠) بنك هاو سنك للتجارة والمالية

- المصدر : الطيب ، عبد المنعم محمد ، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف : نظرة شمولية ، ٢٠٠٤ ، ١٩.

ويمكن القول ان اداء القطاع المصرفي الجزائري قد شهد تحسنا ونموا وتطورا خلال مراحل تطوره حتى عام ٢٠٠٤ ، حيث يشير مؤشر هيكلة القطاع المصرفي ان الاحصائيات لعام ٢٠٠٤

اوضحت ان النظام المصرفي الجزائري حقق نموا كميا ونوعيا ، حيث اصبح النظام المصرفي يتكون من بنك الجزائر المركزي وعددا كبيرا من المصارف والمؤسسات المالية ومكاتب تمثيل بعض المصارف الاجنبية.

اما الكثافة المصرفية التي تقاس بمؤشر عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠ شخص ، فقد سجلت هذه النسبة في الجزائر ما يقارب ٠.٤١ وهي اقل من الواحد ، وبالتالي فأن هناك فرع بنكي لكل ٢٤٠٠٠ شخص.

اما درجة التركيز المصرفي فتبدوا مرتفعة جدا في البنوك الجزائرية ، حيث نجد حوالي ٥ بنوك تستحوذ على حوالي ٩٥% من السوق المصرفي (عبد اللطيف وسليمان ، ٢٠٠٤ ، ٢٦١).

ويمكن تتبع النشاط ألإيداعي والإقراضي للمصارف الجزائرية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٤) من خلال بعض المؤشرات ، وكما في الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) النشاط ألإيداعي والإقراضي للمصارف الجزائرية*

السنة	ودائع تحت الطلب (مليار دينار جزائري)	ودائع لأجل (مليار دينار جزائري)	إجمالي الودائع (مليار دينار جزائري)	ودائع تحت الطلب% إجمالي الودائع	ودائع لأجل% إجمالي الودائع	إجمالي القروض (مليار دينار جزائري)	ودائع% القروض
١٩٩٠	135.14	72.92	208.06	64.95	35.05	414	50.25
١٩٩١	168.73	90.27	259	64.86	35.14	484.8	53.42
١٩٩٢	184.86	146.18	331.04	55.84	44.16	639.3	51.78
١٩٩٣	235.59	180.52	416.11	56.61	43.39	753.6	55.21
١٩٩٤	252.8	247.7	500.5	50.34	49.66	774.4	64.63
١٩٩٥	269.3	280.5	549.8	48.98	51.02	967.2	56.84
١٩٩٦	298.2	326	624.2	47.77	52.23	1057.39	59.04
١٩٩٧	333.9	409.9	743.8	44.89	55.11	1165	63.84
١٩٩٨	422.9	766.1	1189	35.56	64.44	1629.4	72.71
١٩٩٩	465.2	884.2	1350.1	34.45	65.55	1998.6	67.55
٢٠٠٠	563.7	974.3	1538	36.65	63.35	1671.1	92.03
٢٠٠١	661.3	1235	1896.3	34.87	65.13	1648.1	115.05
٢٠٠٢	751.6	1485.2	2236.8	33.60	66.40	1845.5	121.20
٢٠٠٣	849.04	1724.04	2573.08	33	67	1380.2	186.43
٢٠٠٤	875.27	1765.22	2640.49	33.15	66.85	1389.9	189.98

*المصدر : موقع وزارة المالية الجزائرية – المؤشرات النقدية ، ٢٠٠٤/٥/١٢ http://www.finance-algeria.org/dgep/a36.htm

نلاحظ من الجدول (١) اعلاه ان هناك نموا كبيرا في اجمالي الودائع بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٤ تجاوز ٤٠٠% ، وتفصيليا نلاحظ نمو كل من الودائع تحت الطلب والودائع لاجل، حيث انه بعد عام ١٩٩٤ ازدادت اهمية الودائع لاجل واصبحت تشكل اكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري ، وهذا يشكل شيئا ايجابيا ، وذلك لاعتبارها ودائع ادخارية ، مما يعني قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض والائتمان متوسط وطويل الاجل ، اذ ان الودائع تحت الطلب والتي تتسم بعدم الاستقرار تشكل نسبا ضعيفة كما هو مشار اليه في الجدول اعلاه.

اما بالنسبة لاجمالي القروض الموزعة فكان هناك نموا وتوسعا باكثر من ٢٠٠% ، ثم بدأت تتراجع سنة ٢٠٠٠ بسبب تراجع القروض الممنوحة للدولة.

وعند مقارنة الودائع مع القروض نلاحظ ان هناك تدهور في القدرة الايداعية للمصارف الجزائرية حتى عام ١٩٩٥ ، حيث كانت في حدود ٥٠% ، وبالتالي فان الودائع غير كافية لتغطية النشاط الائتماني ، مما اجبر المصارف على استعمال السيولة المتاحة ، ولكن ابتداءا من عام ١٩٩٦ نلاحظ ارتفاع النسبة ، حتى بلغت حوالي ١٩٠% ، مما يبين زيادة مساهمة الودائع لتغطية النشاط الائتماني للمصارف ، ثم اصبحت تغطي القروض ابتداءا من عام ٢٠٠١ ، وذلك بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات الفائدة.

وفي إحدى الدراسات التي تناولت وضعية المصارف العمومية في الجزائر تبين إنها تعاني من سلبيات متعددة في وضعها وأدائها ، لذلك لابد من مرحلة انتقالية تأهيلية ، يحاول فيها القائمون على الجهاز المصرفي استخدام التكنولوجيا وإدخال مفهوم التسويق على مستوى المصارف ، مع الاهتمام بالتطوير المستمر للعنصر البشري وتحسين أدائه ، تمهيدا للدخول في مرحلة التنافسية ، ولا يوجد خلاف بين الأكاديميين والسياسيين حول حاجة المصارف الجزائرية للكفاءة لدخولها في حركة الاقتصاد العالمي ، ولكن الخلاف حول الآلية المعتمدة حول تحقيق تلك الكفاءة المنشودة ، وفي هذا الصدد توجد ثلاثة أراء هي (قابوسة ، ٢٠٠٩ ، ١٠) :

١- الرأي الأول : يوصي بعدم التخلي عن القطاع المصرفي ، باعتباره شريان حياة الاقتصاد الوطني ، والعمل على تأهيله وتمكينه من الاعتماد على نفسه وتحميله المسؤولية في حالة فشله ، ومبررهم إن فشل القطاع المصرفي ناتج عن تدخل الدولة المباشر في إدارته وفي جميع أنشطته ، لذلك فأن الحل لا يكمن في خصخصة هذا القطاع وإنما في إعطائه استقلالية كاملة في اتخاذ القرارات.

٢- الرأي الثاني : يبين إن خصخصة المصارف الجزائرية أو جزء منها ضرورة اقتصادية لا مفر منها ، إذا ما أريد للجزائر مسايرة التطورات الناتجة عن العولمة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

٣- الرأي الثالث : يحاول المزج بين الرأيين السابقين ، أي بقاء جزء من القطاع العام تحت سيطرة الدولة وخصخصة القطاعات التنافسية الأخرى التي تعثرت ، مع احتفاظ الدولة بنسبة كبيرة من رأسمال القطاعات المعروضة للخصخصة ، لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن سيطرة القطاع الخاص على الحياة الاقتصادية.

وإجمالا يمكن تأهيل القطاع المصرفي الجزائري في ظل التحولات الجارية نحو العولمة بعدد من الخطوات منها:

١- تعزيز القدرة التنافسية للمصارف.

٢- نشر المصارف على مختلف مناطق البلد وتحسين خدماتها.

٣- تحسين مؤهلات العاملين وزيادة استخدام التقنيات وتكنولوجيا ونظم المعلومات.

٤- تعزيز رؤوس أموال المصارف التجارية بما يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية.

٥- تحرير الخدمات المصرفية ورفع القيود.

٦- نشر الوعي المصرفي والمالي وإزالة احتكار الدولة لهذا القطاع.

٧- تشجيع عمليات الاندماج بين المصارف على المستوى المحلي والانتقال من خلال الشراكة عبر الحدود.

كما قدم صندوق النقد الدولي برامج للإصلاح المصرفي تهدف هذه البرامج إلى تطوير سياسات القطاع المالي ، وهي على نوعين سياسات تتعلق بتحسين نظام الرقابة النقدية وسياسات تتعلق بتحسين تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها ، وهذه السياسات تهدف لتطوير القطاع المالي في الكثير من البلدان النامية ومنها الجزائر ، حيث هدفت إلى تحسين نظام الرقابة النقدية عن طريق تحسين إطار البرمجة المالية وكفاية أدوات السياسة النقدية والتحول من الضوابط المباشرة إلى الضوابط غير المباشرة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١- يتبين لمتتبع الأحداث العالمية بان العولمة الاقتصادية هي المسيرة الطبيعية التي شهدها الاقتصاد العالمي ، بغض النظر عن العقبات التي تواجهها ، سواء كانت عقبات فكرية متمثلة بالتنظير ضدها أو عملية تتمثل بالإجراءات الحكومية التي تحاول محاربة هذه الظاهرة.

٢- إن للعولمة تأثير واسع على النشاط الاقتصادي وخصوصا الجهاز المصرفي ، فمع تصاعد دور العولمة في الحياة الاقتصادية ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي من حيث أدائه وسياسته وعملياته.

٣- إن الثورة العلمية في مجال الاتصالات والمعلومات واساليب الاعلام الالكتروني ادت الى تهيئة المجال امام ظهور ثقافة عالمية ، تعمل على اذابة الكيانات الثقافية القومية ، واحلال ثقافة واحدة هي ثقافة البلدان الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، وما لذلك من خطر محو الهوية القومية للشعوب وطمس الخصوصية الحضارية للامم.

٤- إذا كانت هناك مخاطر وسلبيات للعولمة مثل تعامل البلدان العربية مع العولمة كلا على حدة وسهولة وسرعة انتقال الأزمات الاقتصادية إليها ، والتي يمكن أن تهدد مسارات التنمية الاقتصادية ، فإنها بالمقابل تتيح فرصا مواتية يمكن الاستفادة منها في مجالات مختلفة أهمها زيادة الصادرات وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا وزيادة التنافسية العالمية والاندماج بالاقتصاد العالمي .

٥- إن عملية اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي عن طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني قيامها بتحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية، وذلك بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير هذا القطاع ، وفي ظل بقاء الأوضاع والسياسات المالية فأن المصارف الجزائرية ستدخل حلقة المنافسة في وضعية غير تنافسية لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق .

٦- إن العولمة تعمل على اندماج الأسواق العالمية في جميع ميادين التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن أطار الرأسمالية وحرية الأسواق وبالتالي إخضاع العالم لقوى السوق واختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدولة .

٧- تبين أن هناك نموا كبيرا في إجمالي الودائع في المصارف الجزائرية بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٤ تجاوز ٤٠٠% ، كما تبين نمو كل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، حيث انه بعد عام ١٩٩٤ ازدادت أهمية الودائع لأجل وأصبحت تشكل أكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي

الجزائري ، وهذا يشكل شيئا ايجابيا ، وذلك لاعتبارها ودائع ادخارية ، مما يعني قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض والائتمان متوسط وطويل الأجل.

ثانيا: التوصيات

١- ضرورة العمل على سرعة تأهيل القطاع المصرفي في البلدان العربية ومنها الجزائر ، لتعظيم مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي وتقليل المخاطر المحتملة والعمل على التكيف مع الواقع الذي فرضته التطورات العالمية.

٢- ضرورة تبني سياسة تنويع الخدمات المصرفية وتبني ادارة الجودة الشاملة في البنوك والعمل على تأهيل الإطار البشري والارتقاء بأدائه لتحقيق الأهداف المنشودة.

٣- العمل على توسيع دائرة نشاط المصارف العربية ومنها الجزائرية في ظل العولمة ، بحيث تشمل صيرفة استثمارية والكترونية متنوعة وصيرفة المشتقات وشركات السمسرة وبرامج الادخار والتأمين والتوظيف.

٤- إن عملية الإصلاح المصرفي يمكن تحقيقها على مراحل تتوقف سرعتها ودرجتها على الهيكل الاقتصادي ومرحلة التنمية التي يمر بها البلد والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص ودورهما في الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى درجة التكامل مع الاقتصاد العالمي.

٥- يجب على السلطات المعنية في الجزائر الإسراع في إصلاح القطاع المصرفي من خلال تفعيل الشراكة مع المصارف الأجنبية خاصة في جانبها التقني من اجل تأهيل المصارف العمومية ، وتبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى المصارف لمواجهة المنافسة.

٦- تعزيز الموارد المالية للمصارف الجزائرية من خلال زيادة رأسمالها واندماج المصارف الصغيرة والضعيفة فيما بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية من اجل تخفيض التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

٧- إعادة هيكلة الاقتصادات النامية وإتباع الخصخصة في النشاط المصرفي ، على أن تكون هذه العملية جزئية وتتم تدريجيا دون السماح للأجانب بالسيطرة على المصارف المحلية.

المصادر

١- منير ، نوري ، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف – الجزائر ، العدد الأول ، ٢٠٠٤.

٢- فاروق ، تشام ، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية ، بحث مقدم من أجل المشاركة في المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، الجامعة التطبيقية ، عمان - الأردن،٢٠٠٣ ، (http://jps-dir.com/forum/uploads/1364/BUZIECO.doc).

٣- سلمان ، جمال داود ، انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد – العراق،المجلد الثاني ، العدد السادس ، ٢٠٠٥.

٤- عبد الحميد ، عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية : منظماتها – شركاتها – تداعياتها ، الدار الجامعية ،الاسكندرية – مصر ، ٢٠٠٦ .

٥- احمد ، عماد ياسين ، العولمة نظام للحياة أم هدم للذات ، مجلة نداء الحرية ، مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية ، بغداد – العراق ، السنة الثانية ، العدد السابع ، تشرين الأول ٢٠٠٨ .

٦- كوزي ، م . إيهان وآخرون ، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي – الولايات المتحدة ، مارس ٢٠٠٧.

٧-الطعامنة ، محمد ، اثر العولمة على تنظيم وأساليب عمل الإدارة الحكومية في الأردن ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، المجلد ٢٤/١ ، العدد ٦٧ ، ٢٠٠٢ .

٨- شعبان ،إسماعيل ، العولمة : نشأة وتأثير ، جامعة حلب ، حلب – سوريا، تاريخ التحميل ٢٠٠٨/٩/١٣
http://aleppoeconomics.com/vb/attachment.php?attachmentid=2035&d=1221305584

٩- خليل ، محمود حميد ، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة إلى الاقتصاديات العربية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، العراق ، المجلد ٤ ، العدد ٩ ، ٢٠٠٨ .

١٠- دلول ، **احمد فايق** ، أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها ، **الحوار المتمدن – العدد: ٢٢٨١ – ٢٠٠٨ / ٥ / ١٤** ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134499.

١١- عبد اللطيف ، أسار فخري ، العولمة المصرفية ،٢٠٠٨/٣/١٩ ،
http://islamfin.go-forum.net/montada-f2/topic-t1391.htm

١٢- عبد الحميد ،عبد المطلب ، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر ، ٢٠٠٠.

١٣- الطيب ، عبد المنعم محمد ، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف : نظرة شمولية ، برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،١٢/١٥/ ٢٠٠٤ . http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/5515.doc

١٤- داودية ، وهيبة ومديوني ، جميلة ، واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية، برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،١٢/١٥/ ٢٠٠٤ ،

http://iefpedia.com/**arab**/.../**بن-المالية-العولمة-وتحديات-العربي-المصرفي-الجهاز-واقع-وهيبة-داودية**.doc .

١٥- آسيا ، مرابط ، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي ،برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،١٢/١٥/ ٢٠٠٤ ، http://ratoulrecherche.jeeran.com/indexcolloque1.htm .

١٦- عبد اللطيف ، مصيطفى و سليمان ، بلعور ، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها : مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري ، برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،١٢/١٥/ ٢٠٠٤ ، http://ratoulrecherche.jeeran.com/msitfa+belaour_OUARGLA.pdf .

١٧- التوني ، ناجي ، الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد ١٧ ، السنة ٢ ، أيار ٢٠٠٣ .

١٨- بن علي ، بلعزوز وعاشور ، كتوش ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،١٢/١٥/ ٢٠٠٤ ، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04/

١٩- زغيب ، مليكة ونجار ، حياة ، النظام البنكي الجزائري : تشخيص الواقع وتحديات المستقبل ، برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،١٢/١٥/ ٢٠٠٤ ، http://ratoulrecherche.jeeran.com/zeghib+nedjar_SKIKADA+DJIDJEL.pdf.

٢٠- محمد ، زيدان ورشيد ، دريس ، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي ، برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،١٢/١٥/ ٢٠٠٤ ، http://ratoulrecherche.jeeran.com/**zidanemohamed**_CHLEF.pdf.

٢١- قابوسة ، علي ، الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي ، بحث مقدم إلى مؤتمر تحرير تجارة الخدمات ، طرابلس – ليبيا ، ٢٠٠٩ ، ، http://www.insplan.org.ly/databases/pdf/t10.pdf .

٢٢ - موقع وزارة المالية الجزائرية – المؤشرات النقدية ، ٢٠٠٤/٥/١٢ http://www.finance-algeria.org/dgep/a36.htm.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.